دور البحث العلمي ومراكز البحوث والدراسات في إحداث التقدم العربي

تقديم الملف

اكتسب البحث العلمي ومراكز الفكر والبحوث والدراسات والجامعات والأكاديميات بتنوعاتها المختلفة أهمية مركزية في معالجة قضايا التقدم والنهوض الحضاري في المجتمعات المتقدمة غربية كانت أم شرقية، لدرجة أنها باتت في ذاتها مؤشراً قياسياً لوجود التقدم من عدمه، كما أنها أضحت أداة مهمة من أدوات تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي والاجتماعي والثقافي. هذا المنظور المزدوج لمراكز الفكر والبحوث والجامعات من ناحية كونها أهم مؤشرات قياس درجة التقدم بما تمتلكه الدول من عدد من المراكز والبحوث المتخصصة والجامعات، ومن ناحية كونها واحدة من أبرز وسائل تحقيق التقدم هو الذى حفزنا لإعداد هذا الملف عن دور مراكز الفكر والبحوث والدراسات والجامعات في مجتمعاتنا العربية في محاولة لجذب الاهتمام لدى صناع القرار وغيرهم من المسئولين سواء في المؤسسات الحكومية أو الخاصة للأهمية الفائقة في مجالاته المختلفة العلمية والتكنولوجية السياسية والاقتصادية والصناعية والزراعية والعسكرية والثقافية والاجتماعية من ناحية، ودق ناقوس الخطر من الناحية الأخرى إلى الأزمات التى تواجه هذه المراكز من ناحية محدوديتها العددية ومن ناحية ما تحظى به من دعم بكافة أنواعه المادية أولاً والأهمية التى يحظى بها المنتج العلمي والفكري والثقافي الذى تقدمه تلك المراكز ثانياً.

فبعد أن أصبح «إنتاج المعرفة» هو السياق الحقيقي في معركة التفوق والتقدم بين الدول بما تقدمه «المعرفة» من ثروات هائلة للدول في ظل الثورة الصناعية الرابعة، التي يعيشها العالم الآن، والثورة الصناعية التى ستلحق بها سريعاً لم يعد

مقبـولاً أن تظـل المجتمعـات العربيـة عازفـة عـن دخـول هـذا السـباق نحـو التقـدم، الـذى تعـد مراكـز الفكـر والبحـوث والدراسـات أهـم وأبـرز مجـالات إنتـاج المعرفـة .

الملـف الـذى أعددنـاه في هـذا العـدد مـن دوريـة «آفـاق عربيـة وإقليميـة» بقـدر مـا يقـدم مـن إضـاءات لـلأدوار المهمـة التـي تقـوم بهـا مراكـز الفكـر والبحـوث والدراسـات العربيـة في الدفـع بعمليـة صنـع التقـدم في الـدول العربيـة، بقـدر مـا يـدق «ناقـوس الخطـر» بشـأن «القصـور الهائـل» الـذى يواجهـه العـدد النـادر والمحـدود مـن مراكـز الفكـر العربيـة، سـواء مـن ناحيـة تفعيـل أدائهـا أو الاسـتفادة مـن إنتاجهـا البحثـي والفكـري عـلى مسـتوى التطبيـق والسياسـات العامـة في الـدول العربيـة.

كنـا حريصـين عـلى أن يشـمل هـذا الملـف المهـم تنوعـاً في خـبرات السـادة الأسـاتذة الأفاضـل الذيـن تصـدوا لكتابـة دراسـات هـذا الملـف مـن ناحيـة وتنوعـاً في المجـالات المختلفـة للتقـدم الثقـافي والاجتماعـي والسـياسي والاقتصـادي والإنتاجـي الزراعـي والصناعـي والعسـكري في محاولـة، نأمـل أن تكـون ناجحـة لتخليـق الوعـي المجتمعـي والرسـمي بـضرورة إعطـاء الاهتـمام الـكافي لمراكـز الفكـر والبحـوث والدراسـات العربيـة في عـصر تتسـابق فيـه الأمـم عـلى المخرجـات الفكريـة والعلميـة لمثـل هـذه المراكـز .

يبـدأ الملـف بدراسـة شـديدة الأهميـة لـلأدوار التـي تقوم بهـا مراكز الفكر والدراسـات في العـالم للنهـوض بالسياسـات المتنوعـة عـلى مسـتوى العـالم لتقريـب المفاهيـم المرجـوة إلى العقـل العـربي، وللوعـي بدرجـة اعتـماد المجتمعـات المتقدمـة عـلى مراكـز الفكـر والدراسـات باعتبـار أن «السياسـية في عمومهـا، سـواء كانـت تخـص شـئون صنع السياسـة الخارجيـة للـدول أو تخـص السياسـات الاقتصاديـة أو الاجتماعيـة أو الثقافيـة أصبحـت صناعـة متكاملـة الأركان يترابـط فيهـا اسـتخدام وسـائط التكنولوجيـا والبيانـات الرقميـة والقيـم والتطلعـات السياسـية والمهـارات البشريـة، والمؤسسـات التشريعيـة والسياسـية المنتخبـة في سلسـلة مترابطـة الحلقـات لصناعـة السياسـة القائمـة عـلى المعرفـة». أعـد هـذه الدراسـة المفكـر والخبـير الاقتصـادي العـربي والـدولي الأسـتاذ إبراهيـم نـوار تحـت عنـوان «دور مراكـز الفكـر في سلاسـل الإمـدادات لصناعـة السياسـة الاقتصاديـة».

في هـذه الدراسـة حـرص الأسـتاذ إبراهيـم نـوار عـلى الاقـتراب مـن المفهـوم الدقيـق لـلأدوار التـى تقـوم بهـا مراكـز الفكـر والبحـوث والدراسـات في النهـوض بعمليـات صنـع

السياسات المختلفة من مداخل متعددة ولكنها متكاملة بين ما هو نظري وما هو تطبيقي تحت عناوين مختلفة، حيث بدأ بالحديث عن العلاقة بين السياسة والمعرفة، إشارة إلى مفهوم «الحاكم الفيلسوف»، ثم انتقل لدراسة تطور عملية صنع السياسات «من المفكر الفرد إلى المفكر المؤسسة»، أي «مأسسة الفكر» و«مأسسة المعرفة» وليس «فرديتها»، وهنا كان لابد أن يتعرض للمعضلة الكبرى التى تواجه عملية الانتقال من «الفكر الفردي» إلى «الفكر المؤسسي»، وهي تمويل مؤسسات الفكر كضرورة وجودية وما تفرضه من عقبات على استقلالية أداء تلك المراكز دون وصاية من مراكز التمويل.

وفي تحليل مهم لمشكلة حرية الفكر لدى مراكز الدراسات والبحوث والتخلص من أعباء وصايات مصادر التمويل تعرض باستفاضة إلى الإشارة الموسعة لخصوصية مراكز الفكر والدراسات في بلد كبير يوصف بـ «الاستبداد» و«سطوة السيطرة» على كل المؤسسات بما فيها «مؤسسات الفكر والدراسات» ، مشيراً إلى التقدم الصيني المتسارع عالمياً اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً «ليس محصلة فكر فردي» بل هو محصلة «فكر مؤسسي» وأن الصين شديدة الحرص على تحفيز التعددية وحرية الفكر في مراكز الفكر والبحوث والدراسات .

بعد هذه المقدمات المهمة انتقل الكاتب إلى الجزء التطبيقي المهم الوارد في عنوان الدراسة وخاصة ما يتعلق بـ «سلاسل الإمدادات» عبر دراسة تجربتين رائدتين في هذا المجال الأولى هي «المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية» في الولايات المتحدة، (NBER) ، والثانية هي «مكتب المسؤولية المالية في بريطانيا (Office of Budget Responsibility - DBR)

في محاولة لاستخلاص الخبرات المختلفة وبالتحديد في العالم الغربي لما تقوم به مراكز الفكر والدراسات في النهوض بالسياسات الاقتصادية ، سواء من ناحية صنع السياسات الاقتصادية أو ترشيد إدارتها، مع إشارة مهمة للمشاكل التي تواجه مراكز الفكر والدراسات العربية من هذا المنظور.

الدراسة الثانية أعدها الأستاذ الدكتور محمد سالمان طايع أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة تحت عنوان: «دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية

في صنع القرار السياسي العربي» انطلاقًا من كون تلك المراكز مؤشرا للمنجزات الحضارية والنهضوية والثقافية وعنوانا للتقدم وأحد مؤشِّراته في التنمية ورسم السياسات، حيث أصبح للمراكز البحثية السياسية والاستراتيجية دور رائد ومتقدم في قيادة السياسات العالمية، وقد ارتقت تلك المراكز الحديثة إلى حدّ، أصبحت فيه أحد الفاعلين في رسم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وأحد المؤثِّرين فيها، وأحد المشاركين في وضع الحلول لها؛ وذلك من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع، بتقديم الرؤى وطرح البدائل والخيارات، بما يدعم عمليات صنع القرارات ورسم السياسات، وتتناول هذه الدراسة مفهوم مراكز الفكر وتصنيفها، والتطور التاريخي لمراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية، كما تناقش دور مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية في صنع القرار، وإشكاليات وتحديات عمل مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في المنطقة العربية

الدراسة الثالثة بالملف يقدمها الأستاذ الدكتور مدحت نافع أستاذ الاقتصاد بجامعة النيل – مساعد وزير التموين والتجارة الخارجية الأسبق – تحت عنوان «دور البحث العلمي في تطوير مجالات الإنتاج الصناعي في العالم العربي» حيث اعتبر أن الربط بين الصناعة ومؤسسات البحث العلمي المتمثلة في الجامعات والأكاديميات ومراكز البحث العلمي يؤدي دوراً هاماً في جعل الاقتصاد أكثر تنافسية، في حين أن الوطن العربي يأتي في مرتبة متأخرة من قائمة الأمم في مجال البحث العلمي، إضافة إلى تدني جودة الأبحاث العلمية الصادرة عنها مع انخفاض نسبتها، الأمر الذي يستلزم إجراء إصلاح جذري في مجال البحث العلمي، كونه الاستثمار المستدام في المستقبل، وباعتباره حجر الزاوية في التنمية.

وفي دراسته هذه اهتم الدكتور مدحت نافع بالبحث فى دور المراكز والمعاهد البحثية في تطوير وتنمية الصناعة مع التطرق إلى واقع البحث العلمي في الجامعات العربية، إضافة إلى دراسة سياسة واستراتيجيات البحث العلمي في الوطن العربى خاصة من منظور مواكبة الثورة الصناعية الرابعة التي بدأت تجتاح العالم، ومن منظور دور البحث العلمي في التعامل مع الأزمات ضارباً مثالاً بدور البحث العلمي في الدول العربية في التعامل مع «أزمة كورونا» كنموذج للاختبار.

وفي سبيل البحث في كيفية تطوير وتحديث كفاءة مؤسسات البحث العلمي من جامعات ومراكز بحوث عربية تحدث الكاتب عن التحديات التى تواجه البحث العلمي التطبيقي في الوطن العربي بصفة خاصة وركز الحديث عن ثلاثة تحديات بارزة إضافة إلى تحديات أخرى فرعية. التحدي الأول هو ضمانة الجودة، أي جودة المنتج العلمي والبحث وضمان جودة التعليم مشيراً إلى ضرورة قيام المؤسسات البحثية والتعليمية بتطوير وتعزيز مراجعة أنظمة إدارة الجودة، وتشجيع إنشاء شبكات إقليمية لضمان الجودة . أما التحدي الثاني فهو ضعف الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية الذى يتدنى إلى ٠,٢-٠,٤٪ فى حين يصل إلى ٦-٤٪ في الدول الصناعية المتقدمة، ويبلغ عدد الباحثين لكل مليون نسمة في الدول العربية ٦٨٢ باحثاً الأمر الذى أدى إلى تدنى وتراجع مخرجات البحث العلمي من منشورات وبراءات اختراع وأوراق علمية وبحثية، في ظل غياب وجود سياسة وطنية أو خطة استراتيجية واضحة للبحث العلمي في الدول العربية. أما التحدي الثالث البارز فهو هجرة العقول المتميزة من الجامعات ومراكز البحث العربية مما يزيد من تفاقم أزمات تلك الجامعات والمراكز البحثية.

وفي ختام دراسته قدم الدكتور مدحت نافع مجموعة من التوصيات لتطوير بيئة البحث العلمي في الوطن العربي أبرزها:

١- دمقرطة التعليم بمعنى إخضاع العملية التعليمية بمختلف مستوياتها ومؤسساتها للمعايير الديمقراطية بإيجاد قيم ومبادئ مثل الحرية والمساواة في الحقوق والمساءلة والشفافية وحرية التعبير والنقد الذاتي، والكفاءة في المناصب العامة وغيرها.

٢- إتاحة استقلالية أكثر للجامعات .

٣- ربط التعليم العالي بالتنمية المستدامة حيث أن الهدف الأساسي للجامعات والمراكز البحثية هو خدمة المجتمعات من خلال مخرجات الخريجين والبحث العلمي.

٤- التعاون الإقليمي والدولي من خلال إقامة مختلف أنواع التعاون في مجالات البحث العلمي.

٥- المزيد من الإنفاق على الجامعات والبحث العلمي من خلال وضع خطط لزيادة الإنفاق الحكومي والخاص .

٦- تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم العالى .

٧- توفير الموارد الأكاديمية والفنية وإعداد وسائل مراقبة احتياجات المؤسسات العلمية.

أما الدراسة الرابعة أعدها الأستاذ الدكتور نادر نور الدين محمد الأستاذ بكلية الزراعة جامعة القاهرة بعنوان: «دور البحث العلمي في تطوير الإنتاج الزراعي في الدول العربية»، وفيها ركز على دراسة العلاقة بين البحوث الزراعية والتنمية الزراعية ، مشيراً إلى أنها علاقة ضعيفة، بكل أسف، باعتراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذى يطالب بزيادة الدعم المالي والتقني من الدول المتقدمة في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية للدول الفقيرة والنامية، ومعولاً على الدور الذى يقوم به هذا الصندوق من نواحي مهمة أبرزها:

- إيجاد تكنولوجيا زراعية مناصرة للفقراء، وتيسير تبادل المعرفة وتوثيق نتائج البحوث، وإنشاء شراكات بين مؤسسات البحث العلمي وحقول الإنتاج، وتحسين الروابط بين مؤسسات البحوث وبرامج الأمن الغذائي، وإبراز الأدلة التى تظهر فعالية الأساليب الجديدة لزيادة الإنتاجية وتحسين الأمن الغذائي والقدرة على الصمود، بهدف وضعها أمام صانعي القرار والسياسات.

وقد تعرضت الدراسة في قضايا شديدة الأهمية تتعلق بدور البحث العلمي والإرشاد الزراعي في زيادة وتطوير الإنتاج الزراعي في الدول النامية والمستوردة للغذاء، وزيادة فرص الابتكار الزراعي ومعالجة معظم التحديات التى تواجه الزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية.

ويشير الكاتب إلى أنه على الرغم من أهمية البحث العلمي ودوره الفاعل في إحداث تغيرات تقنية إلا أن السياسات الموجهة والمنظمة للبحث العلمي في الدول العربية لم تضع البحوث العلمية التطبيقية في أولوية متقدمة، حيث أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التجريبي في العالم العربي تتراوح ما بين ٠,٢٪ - ٠,٤٪ من الناتج الإجمالي المحلي في العديد من الدول العربية مقابل نحو ٢,٨٪ في الدول المتقدمة. في الوقت الذى لم يحظ في التمويل والائتمان الزراعي طويل الأجل المطبق في العديد من الدول العربية بأولوية متقدمة نسبياً قياساً بالقروض قصيرة الأجل .

ولجذب الاهتمام لما تقدمه التكنولوجيا والابتكار الموجهان نحو البيئة الغذائية وسلوك المستهلك قدم الكاتب نماذج من الابتكارات والبحوث العلمية التطبيقية

المفيدة للمجتمعات في العديد من الدول سواء في الإنتاج الزراعي أو إنتاج الأغذية، واختتم الدراسة بتقديم نماذج إيجابية لما ساهم فيه البحث العلمي والمؤسسات العلمية المصرية في المجال الزراعي، بما يشير إلى مدى أهمية أدوار مؤسسات البحث العلمي في إحداث التقدم المنشود.

الخامسة أعدتها الأستاذة الدكتورة هند فؤاد السيد أستاذة علم الاجتماع المساعدة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (القاهرة) تحت عنوان «دور مراكز البحوث والفكر في معالجة القضايا المجتمعية في العالم العربي: الإسهامات والتحديات»، حيث ركزت على التعريف بمراكز الفكر والدراسات والبحوث باعتبارها «Tanks Think » أي مراكز صنع الفكر والسياسات المتنوعة، أي «الفكر المؤسسي» وليس «الفكر الفردي» باعتبارها ضرورة حيوية للتقدم ومؤشراً للتقدم من ناحية أخرى.

في هذه الدراسة تعرضت الكاتبة للوضع «البيئي» لمراكز الفكر والبحوث والدراسات في العالم العربي من ناحية ندرتها ومن ناحية محدودية كفاءتها وتهميش مكانتها عند صانعي القرارات بكافة أنواعها، وركزت بصفة أساسية على دراسة أهم مركزين، استطاعا وسط هذه المناخات المعوقة تقديم أدوار مهمة في تخصصاتهما الأول هو المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر الذى تشرف عليه وزارة التضامن الاجتماعي، ومراكز دراسات الوحدة العربية الذى يتمتع بالاستقلالية ومركزه بيروت ويتمتع بقدر عال من الاستقلالية التمويلية والإشرافية وتأسس على أيدي نخبة من المفكرين العرب الوحدويين المؤمنين بالوحدة العربية كشرط لازم للتقدم العربي.

وإذ كان المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية قدم إسهامات مهمة في مجالي البحوث الاجتماعية بتنوعاتها المختلفة والدراسات الجنائية شديدة الأهمية فإن مركز دراسات الوحدة العربية قام بدور تاريخي في دراسات الوحدة العربية من ناحية تكريسها كمفهوم وضرورة للنهوض الحضاري العربي من خلال إصداراته المختلفة من الكتب والدراسات ومجلة «المستقبل العربي» والمجلة العربية للعلوم السياسية وإشرافه على «المركز العربي للترجمة».

وتستخلص الكاتبة من دراستها لتجربة وخبرة المركزين أن هناك تبايناً في المرجعية والمنهجية في معالجة القضايا الاجتماعية بين المركزين. فمركز دراسات الوحدة

العربيـة يهتـم بمعالجـة القضايـا عـلى المسـتوى القومـي، كـما يعالجهـا مـن وجهـات نظـر المفكريـن الاجتماعيـين (لم تـشر إلى المفكريـن السياسـيين والاقتصاديـين وأدوارهـم البـارزة في الانتـاج الفكـري والعلمـي للمركـز)، دون دراسـتها ورصدهـا في الواقـع، بينـما المركـز القومـي للبحـوث الاجتماعيـة والجنائيـة فهـو يعالـج القضايـا عـلى المسـتوى الوطنـي (المـصري)، ويتـم رصدهـا وتحليلهـا، وفقـاً للواقـع المعـاش، مـن خـلال الدراسـات الميدانيـة «الامبيريقيـة»، التـى تسـعى لمعرفـة رأي المواطنـين في القضيـة محـل الدراسـة، ثـم يقـوم الخـبراء والمفكريـن بتفسـير وتحليـل تلـك الآراء وتقديـم نتائـج وتوصيـات مهمـة وتنفيذيـة لمعالجـة الظاهـرة ولخدمـة صانـع القـرار.

وإذا كانـت الكاتبـة قـد اهتمـت بالإشـارة إلى ضرورة التكامـل بـين المركزيـن مـع مراكـز الفكـر والدراسـات العربيـة الأخـيرة، فإنهـا تجاهلـت الحديـث عـن مراكـز أخـرى عربيـة مهمـة أبرزهـا بالطبـع مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية الـذى تأسـس عـام ١٩٦٨ بتوصيـة مـن الزعيـم جـمال عبـد النـاصر تحـت اسـم «مركـز الدراسـات الفلسـطينية والصهيونيـة» كأحـد الـدروس المسـتخلصة مـن نكسـة يونيـو ١٩٦٧، وأهميـة دراسـة العـدو ، ثـم تطـور عـام ١٩٧٥ وأصبـح مركـزاً للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية وقـام بـأدوار شـديدة الأهميـة سـواء في التنويـر الفكـري والثقـافي أو في ترشـيد عمليـة صنـع السياسـات بمختلـف أنواعهـا السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة، وكذلـك مركـز دراسـات الـشرق الأوسـط في الأردن وغيرهـما، وكلهـا مراكـز عربيـة تلعـب أدواراً مهمـة في النهـوض بالفكـر والسياسـات العربيـة .

وختامـاً... نأمـل أن يكـون هـذا الملـف المهـم سـوف يلقـى اهتمامـاً يسـتحق مـن ذوي الاختصـاص والقـارئ العـربي، طموحـاً إلى مـا نسـعى إليـه مـن طمـوح للتقـدم بـين الأمـم